S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/922
11 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة**

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مشفوعة بالبلاغ الصادر عن الدورة غير العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، المعقودة في أديس أبابا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(توقيع) إبراهيما سي
السفير
المراقب الدائم عن
منظمة الوحدة الأفريقية
لدى الأمم المتحدة



111196 111196 96-31382

*9631382*

مرفـق

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من الأميـن العـام لمنظمـة الوحـدة الأفريقية

أتشرف بإبلاغكم بأن دورة غير عادية للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها عـُقدت اليوم، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على المستوى الوزاري، في أديس أبابا، للنظر في الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، مع التركيز بوجه خاص على شرقي زائير.

وشارك في الدورة أيضا الوزراء والممثلون الآخرون لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى ممثلين من البلدان المجاورة لزائير.

وفي نهاية الاجتماع صدر بلاغ أحيل طيه نسخة منه (انظر التذييل).

وإني إذ أحيل إليكم نص البلاغ، أود أن أوجه اهتمامكم بوجه خاص إلى الفقرات ٦ إلى ١٠ التي تتناول على وجه التحديد مسألة القوة الدولية المقترحة. وعلى وجه أخص، أوجه انتباهكم إلى رغبة واستعداد أفريقيا للمساهمة بقوات في القوة الدولية المقترحة. وكما ستلاحظون من البلاغ، فإنه لكي تتمكن البلدان الأفريقية من القيام بذلك، ولضمان فعالية مشاركة أفريقيا في القوة المقترحة، ينبغي توفير الدعم المالي والسوقي والمادي على أساس متواصل وموثوق به ويمكن الاعتماد عليه.

ولذلك، فإنني أرجو منكم تعميم نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأود، علاوة على ذلك، أن أؤكد لكم أننا نتشاطر القلق إزاء نشر القوة المقترحة على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، فإنني سأقوم بمشاورات مع عدد من البلدان لغرض بلوغ هذا الهدف.

وفي الوقت نفسه، فقد أنيطت بوزراء خارجية إثيوبيا وزمبابوي والكاميرون مهمة العمل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، فيما يتعلق بهذه المسألة، وأود أن أؤكد لكم استعدادنا جميعا للتشاور حسبما ترونه مناسبا.

(توقيع) سالم أحمد سالم

تذييل

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

**البلاغ الصادر عن الدورة غير العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، المعقودة على المستوى الوزاري في أديس أبابا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦**

بناء على طلب من حكومة الجزائر، عقد الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، دورته غير العادية الرابعة، اليوم، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على مستوى وزراء الخارجية. ورأس الدورة السيد فرديناند ليوبولد أويونو، وزير خارجية جمهورية الكاميرون. ووجّه معالي السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، خطابا إلى الدورة تحدث فيه عن نتائج مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن الأزمة في شرقي زائير. كما حضرت الاجتماع بناء على دعوة من الأمين العام البلدان المشتركة في عملية أروشا للسلم، بما في ذلك بلدان منطقة البحيرات الكبرى، والبلدان الأخرى على حدود زائير.

ونظرت الدورة في تقرير الأمين العام بشأن الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، مع التركيز بوجه خاص على شرقي زائير.

وإن الجهاز المركزي:

١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء المأساة الإنسانية المتفجرة في شرقي زائير بما لها من آثار بعيدة المدى على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويوجه نداء من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية ومن أجل ضبط النفس؛

٢ - يؤكد الحاجة الملحة إلى توفير الإغاثة الإنسانية وتيسير عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم الأصلية؛

٣ - يعرب عن كامل دعمه وتأييده للقرارات التي اتخذها زعماء المنطقة، وللنهج الذي اعتمدوه، في اجتماعهم المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن الأزمة في شرقي زائير. ويرى الجهاز المركزي أن قرارات مؤتمر القمة، كما وردت في البيان الصحفي، تُعد إطارا متينا لنزع فتيل الأزمة؛

٤ - يعرب عن التزامه بوحدة زائير وتماسكها واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما إعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ بشأن السلامة الإقليمية وحرمة الحدود الوطنية الموروثة عند الاستقلال. ويدعو أيضا إلى عدم التدخل ووضع حد للهجمات عبر الحدود. ويؤكد الجهاز المركزي من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب داخل الحدود الإقليمية المعترف بها دوليا على نحو ما ينص عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والمعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بالحق في المواطنة والجنسية؛

٥ - يؤكد الموقف القائل بأن إقامة قوة محايدة حسبما أوصى بذلك مؤتمر قمة نيروبي سيكون بمثابة أنجع الطرق لتيسير إنشاء ممرات آمنة وملاذات مؤقتة ولضمان تحقيق مساهمة أفريقية فعالة في هذه القوة. ويعرب عن أسفه لأن مجلس الأمن لم يأخذ في الاعتبار على النحو التام هذه التوصية بالذات من توصيات مؤتمر قمة نيروبي؛

٦ - وعلى الرغم من ذلك، وفي ضوء القرار الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، يرى الجهاز المركزي أن المشاركة الأفريقية في هذه القوة أمر أساسي؛

٧ - ونظرا للقيود المتعلقة بالموارد التي من الواضح أنها ستواجه البلدان الأفريقية التي ستساهم في القوة، يؤكد الجهاز المركزي ضرورة قيام مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل بإنشاء آلية لضمان مشاركة أفريقية فعالة. ويعني ذلك ضرورة توفير الموارد المالية والسوقية والمادية على أساس متواصل وموثوق به ويمكن الاعتماد عليه بشكل كبير؛

٨ - وعلى أساس الفهم بأنه سيتم تدبير الموارد، يناشد الجهاز المركزي جميع البلدان الأفريقية التي هي في وضع يمكّنها من المساهمة بوحدات في القوة المتعددة الجنسيات المقترحة أن تقوم بذلك؛

٩ - يؤكد ضرورة توضيح ولاية القوة المقترحة، والتي ستقوم، في جملة أمور، بتيسير المساعدة الإنسانية في مجال الإغاثة، وإعادة اللاجئين إلى رواندا. ويؤكد أيضا أهمية حياد القوة المقترحة. ويحث على الإسراع بنشر القوة، ويطلب من جميع الأطراف المعنية تقديم أقصى ما يمكنها تقديمه من تعاون؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يدخل في مشاورات مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الأمين العام للأمم المتحدة، بغرض ضمان تحقيق مشاركة أفريقية فعالة في القوة؛

١١ - يكرر تأكيد الأهمية الحاسمة للفصل بين مرتكبي أعمال الترهيب وبين اللاجئين الحقيقيين، ويطلب إلى مجلس الأمن أن يعتبر هذه المسألة أحد العناصر الحيوية الرامية إلى ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى رواندا، وتهيئة الظروف المفضية إلى حل الأزمة؛

١٢ - يؤكد الطابع المهم والملح لإيجاد حل دائم ومستمر للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، ويؤكد من جديد في هذا السياق تأييده للقيام، في أسرع وقت ممكن، بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى على نحو ما سبق أن وافقت عليه منظمة الوحدة الأفريقية؛

١٣ - يفوض وزير خارجية الكاميرون (ممثل الرئيس الحالي)، ووزير خارجية إثيوبيا (ممثل الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية)، ووزير خارجية زمبابوي (ممثل الرئيس المقبل لمنظمة الوحدة الأفريقية) القيام، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بمتابعة تنفيذ نتائج هذه الدورة، وبخاصة مسألة القوة المقترحة.

- - - - -